

معطيات وأدلة في الهجرة القسرية: نظرات في التقدم والمتحديات

إيُون مَكْلِيدُو

تقدّمت في العقود الأخيرة جماعات العاملين في ميدان المعونة الإنسانية والإيمانية تقدماً عظيماً في جمع المعطيات واستعمالها في دعم إعداد البرامج. ومع ذلك، ما تزال هناك متحديات وثغرات كبيرة تستدعي طرق مقارنة جديدة وإقامة مشاركات جديدة.

فمن بين ١,٥ مليار شخص من أكثر الناس عرضة لخطر الإقصاء من وعد جدول أعمال ٢٠٣٠، هناك ٧٩ مليون مُهَجَّر ونازح داخلي على التقدير داخل بلادهم أو خارجها.^٢

هذا، ومن طُبَع التَّهْجِيرِ والتَّنَقُّلِ أن ينتج عنهما قضايا اقتصادية عملية وسياسية يمكن أن تمنع إدماج اللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية والنازحين الداخليين في الإحصاء الوطني للسكان وأعمال التسجيل الضرورية. وفي حالة اللاجئين والمهاجرين، لا ترغب عدّة من الحكومات المضيفة في تخصيص الموارد لجمع معطيات مفصلة عن مواطني بلد آخر. وكثيراً ما يُعَوَّق الأمان والوصول والتنقل والإرادة السياسية جعلَ جمع المعطيات عن النازحين الداخليين في الأولوية. ويقطع النظر عن مكاسب الكفاءة المرتبطة بالاستحداث التقني، هناك قضايا تتعلق بالحماية والسرية تجعل جمع المعلومات من قِبَل الدول عن المستضعفين والمهمشين أكثر تعقيداً وحساسياً.

وقد جرت العادة في الطوارئ بأن أكثر من يجمع المعطيات عن المهجرين الهيئات الإنسانية والنظراء الحكوميين. وقد ركزت هذه الجهات همها أولاً في جمع المعلومات الكمية وتقدير الحاجات الأساسية التي لا بد من أن تفضى. ومع مرور الزمن تحسّن المبلغ الذي بلغته هذه التقديرات وجودتها وإصالتها تحسناً عظيماً. وأصبحت المعطيات المصنّفة في وجوه الضعف سمة قياسية في الاستطلاع الإنساني.

وأيضاً، فقد كان لتطبيق التّقانة الرّقمية تأثيرٌ مهم في البنية التحتية للهيئة وفي موظفيها وكفاءتها. إذ إنّ الجمع المعطيات سريعاً وإدماجها الأكثر انتظاماً في إعداد البرامج والميزانيات أفادَ التنفيذ واستعمال الموارد. ومن الأمثلة البينة على ذلك استعمال تقانة الهاتف المحمول في التسليم الفعّال للحالات المالية. فهذه التطورات الحسنة إما تمثل تقدماً عظيماً في سنن العمل المتبعة في ميدان المعونة الإنسانية.

المخاطر والمتحديات والمخاوف

على أنه ما تزال هناك مسائل وثغرات كبيرة، وبعض السبب في ذلك انتشار نظم المعطيات والتطبيقات نفسها، وبعضه أيضاً ارتفاع

عندما اعتمدت أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال ٢٠٣٠ في نيويورك شهرَ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بينَ الطموح في «أن لا يُترك أي شخص متخلفاً عن الركب» و«أن يُبلَّغ إلى أبعد المتخلفين عن الركب أولاً» بينَ تماسكاً عالمياً مُجدِّداً في مزيد عمل لتقليل الفقر. وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة نفسها لا تحتوي على أحكام مُحدّدة للمُهَجَّرِينَ والمهمَّشين، بدا بوضوح أن إدراجهم فيها سيكون من الأولوية إن كان هذا الهدف ممكن التحقيق. وكان الأمر الأقل وضوحاً كيفية إنجاز توليد المعطيات والأدلة لإثبات تقدّم التنمية عند هؤلاء السكان. وعلى وجه الخصوص، كيف يمكن تسخير التقدّم في المعطيات والتّقانة الرّقمية للوصول إلى البلدان والأشخاص الذين يظهر أنهم محصرون في دوامة طويلة من النزاع والإقصاء والفقر؟

وكان في الأحكام التفصيلية لأهداف التنمية المستدامة جملة مفيدة، وإن كانت بعيدة الشأو، من الأهداف والمشيريات يقاس بها التقدّم في جدول أعمال ٢٠٣٠. وقد أخذت فكرة جزء من هذه الأهداف من التطور السريع في التّقانة والقدرة الرّقمية التي أتاحت أخذ المعطيات أخذاً أوسع وأكثر نوعاً في خلال العقدين الماضيين. وأيضاً أبرزت الحاجة إلى معطيات وأدلة أكثر تدقيقاً في الاتفاقيين العالميين: اتفاق اللاجئين واتفاق الهجرة.

ونظراً إلى جهود فرقة الخبراء المعنية بإحصاءات اللاجئين والنازحين الداخليين التي أنشئت بعناية لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة سنة ٢٠١٦، أخذ ينشأ من ذلك مشيرٌ إلى إدراج السكان المهجرين. وهو أمر يبشر بخير في إدراج هذه الفئات إدراجاً أكثر انتظاماً في ضمن ما يبذل من جهد جمع المعطيات والإحصاءات الوطنية. وهو أيضاً أمرٌ ينشئ اندفاعاً للتفكير الذي تشدد الحاجة إليه في عدّة من المسائل التعريفية المتعلقة بالتهجير التي ما تزال تقتضي حلاً.

وعلى الرغم من التقدّم المنجز في المعايير، عرّض بسرعة عدّد من المتحديات المألوفة. فانتفاء الأمان والنزاع والعنف، كل ذلك عوّق جمع المعطيات جمعاً مدقّقاً وأماناً في كثير من أفقر بلدان العالم. إذ يتركز الفقر تركّزاً متزايداً في هذه الدول نفسها، حيث كانت القدرات الحكومية على توليد الإحصاءات الوطنية ضعيفة. وكانت عاقبة ذلك أن لم يكن هناك معطيات تكفي للتّحليل المحتاج إليه.



معلومات الأمان - جمهورية السودان

لاجن من جنوب السودان وهو يتسجّل في مركز العبور بأرو في مقاطعة إيتوري، من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عدد الأزمات المتتالية. وقد بُولِغَ أحياناً في الأقوال المتعلقة بإمكان التحوّل، في حين تُغْوِضُ عن المخاطر المتعلقة بجمع المعطيات وحزنها ونقلها، وذلك للاستعجال في ضمّ القدرات الرقمية.

هذا وأدّت جهوزيّة تقانة المعلوماتيّة الجديدة إلى ظهور مُتحدّيات جديدة ومختلفة اعترضت كلا من المُعِينين والمُعَانين. فقد يكون بيننا لمواطني بلد من البلدان المزايما المحتملة في معطيات القياس الحَيَوِي (البيومتري) القابلة للتشغيل البينيّ مثلاً. لكنّ مثل هذه الأنظمة يمكن أن تجلب مخاوف قانونية وأمنية للاجئين وأن تمثل عقبات عملية في طريق الإدماج إذا أنشئت بموازاة النماذج الوطنية.

ومع زيادة عدد الاستطلاعات والتفديرات، زادت الحاجة إلى مزيد من التنسيق في المحتوى والتسليم لتجنّب التكرار بلا فائدة والسأم في المقابلات. فحدثت وجوه من الاختلال كبيرة بين كمّ المعطيات التي وُلدت حديثاً والقدرة على تحليلها بعمق أو تحويلها إلى مادة في السياسة العامة أو البرامج. وأدّت زيادة الملكية وإمكان وصول المهجرّين أنفسهم إلى المعطيات والمعلومات إلى بعض اضطراب في العلاقة بالمُعِينين ودفع إلى تفكير جديد في شؤون عدم المساواة والمحاسبة.

وقد تزامنت مكاسب الكفاءة المحتملة من استعمال التقانة الرقمية مع زيادة تركيز الدول المانحة على القيمة بالقياس إلى المال والمحاسبة. وفي الوقت نفسه، يستدعي الاستعمال الأكثر انتشاراً لتقانة المعطيات مزيداً استثماراً في رأس المال والمُعَدّات والموظفين والتدريب الاختصاصي. وأيضاً يشير الكمّ الكثير من المعطيات الموجودة إلى درجة أعلى من الجهد المبذول في المعالجة

ومع ذلك، لا يلزم من التقانة نفسها أن تُغيّر وجه عدم المساواة أو أن تقلّل وجوه الضعف من تلقاء نفسها. وبالعكس يمكن أن تعزّز التقانة وتقوّي علاقات القوة غير المتكافئة في المستوى المنظمي والمحلي والأسري والفردية. وأيضاً فللجوة الرقمية بُعداً جنسانياً وعرقياً وسلابياً. وتستدعي معالجة وجوه الاختلال

وهنّ البنية التحتية، وضعف التّوصيلية، وتقييد الوصول، والأحوال الأمنية التي يعتاص توقّعها. وآخر شيء، في الترتيب لا في الأهمية، أنّ تحويل المعطيات إلى أدلة تُعزّز في السياسة العامة وفي القدرات المؤسسية والتنفيذية لا يُحقّق بالانقصار على الأعمال التقنيّة المحضة. فلا بدّ من أن يصاحب ذلك دبلوماسية حسنة الحيلة ومهارة سياسية تحثّ على التغيير وتُحفّزُهُ.

وحين أُطلّقت أهداف التنمية المستدامة كانت إحصاءات التّهجير في العالم تستند في كثير من الأحيان إلى إجراءات التسجيل الابتدائي في الطوارئ، أو كانت تُؤخّذ من مصادر ثانوية^٥. ولم يكّد يكون هناك جُمْل معطيات أو أدوات فردية أخذت ما يخلفه التّهجير من آثار اجتماعية اقتصادية طويلة الأمد في الآمال الإيمانيّة للسكان المتضرّرين. ومذاك لم يزل يُلحظ الازدياد في عدد الدراسات والاستطلاعات والتقديرات التي أُجريت في طائفة واسعة من البلدان، وكثير منها أُجري من طريق النظم الوطنية^٦. إلا أنها ما تزال متواضعة في الاستيعاب، لذلك ما تزال الحاجة إلى توسيع نطاقها تلجّ. ولكنّ التقدّم مشجّع، إذ يُفرّ عددٌ أكثر من البلدان بالفرص المتاحة من طريق الحصول على معطيات مُدقّقة قابلة للمقابلة.

على أنّ القدرات الوطنية على الإحصاء وجَمْع المعطيات في البلدان المتضرّرة بالنزاع العنيف بها حاجة ماسة إلى تنمية المؤسسات وتقويتها. ويُعدّ توسيع القدرات الرقمية وتبنيّ البنية التحتية والتوصيلية للملاهيّن أموراً لا غنى عنها في دعم أهداف التنمية الوطنية والبشرية التي هي أوسع. ويُلقّي اتفاق اللاجئين العالمي الضوء خصوصاً على الحاجة إلى حشد موارد أكبر لدعم مثل هذه المطالب في مواضع التّهجير.

ويُضاف إلى ذلك، أنه ما تزال هناك عقبات سياسية مهمّة تحول دون إدماج المهجّرين. فمع المسائل العملية في الوصول والموارد هناك مخاوف حول التركيبة السكانية العرقية أو الدينية، وحول احتمال أن تستعمل المعطيات والأدلة في أغراض سياسية وأمنية. وفي مثل هذه السياقات، يجب في الفوائد الإيمانيّة التي لا شك فيها الناتجة عن الاستثمار في التّقانة الرقمية الجديدة أن لا يهمل البتّة احتمال إساءة استعمال المعطيات، ولا سيّما المعلومات الشخصية. ويجب أن يأخذ هذا الشاغل في الاعتبار أخذاً أعمق في السياق السياسي والأمني وإطار الحوكمة والمنهجيات والبروتوكولات التي يعمل بها مُقدّموا المعطيات. وأمّا المهجّرون فيمكن أن

هذه التزاماً سياسياً بمزيد من الإدماج، وبسياساتٍ تمكينية، وبرتبيات تنفيذية داعمة.

ثم إنّ أخذ المعطيات الأكثر فاعلية وكثافة يزيد المخاطر في الأمن والسريّة. إذ يمثل التسرب المحتمل، العرَضِي أو غيره، للمعلومات الشخصية والخاصّة مخاطر معيّنة تحيط بالمستضعفين والمُعنين الإنسانيين حيث لا أمان في التشغيل. وأيضاً فتقارب المصالح بين شركات المعطيات في القطاع الخاص وبين الدول في ميدان جَمْع المعلومات الأمنية والاستخباريّة يُثير عدداً من النذر لمنظمات المعونة الإنسانية.

ومع ذلك، فقد ألقى العدد المتزايد من البلدان العالقة في أزمت مُتبادية الضوء على الحاجة الملحة إلى تقليل وجوه الضعف وإلى الاعتماد على برامج الطوارئ قصيرة الأجل وعلى التمويل. وكما هو مُفرّ به واسعاً فهذه الأمور غير مستدامة ويمكن أن تَشيط نموّ القدرات الوطنية. وأيضاً فقد أدّى ارتفاع الكلفة إلى عقْد وجوه من الالتزام جديدة لدعم مزيد من التعاون والتكامل بين الفاعلين في ميدان المعونة الإنسانية وميدان الإيماء وبناء السلام وحل النزاعات، ومن أهمّ المكتونات في ذلك الاهتمام المشترك والالتزام بتوليد معطيات وأدلة موثوقاً بها.

هذا ويحتاج إلى معطيات أكثر تفصيلاً في استهلاك الأسر المعيشية وأصولها ومصادر دخلها لرسم السياسات وإعداد البرامج المناسبة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وينبغي في مواضع التّهجير أن يشتمل الاستطلاع على جميع السكان المتضرّرين حتّى يُعزّز التماسك الاجتماعيّ ويضمن تحقيق التّكافؤ. ويقتضي الأمر بذل قدر من الجهد والوقت والموارد أكثر بكثير في تصميم هذه الإجراءات وتنفيذها. ومع ذلك، فبدون هذا الاستثمار سيكون أساس الدعم الأكثر إنصافاً والأطول أمداً مفقوداً.

وقد ألقى حجم الأزمة السورية الضوء على الحاجة إلى تقدير الآثار الاجتماعية والاقتصادية، لا التي أثّرت في المهجّرين فحسب، ولكن معها التي أثّرت في اقتصادات البلدان المضيفة وسكانها. وكشفت هذه الأزمة عن ثغرات مهمّة في نظام جَمْع المعطيات العالمية وتعريفاتها ومنهجياتها المستعملة أصلاً في الأهداف الإنسانية. وسدّ هذه الثغرات لا يقتصر على زيادة الاستثمار التقنيّ في توليد المعطيات. ففي الكثير من البلدان المتضرّرة بالأزمات، يدخل في سدّ الثغرات التغلب على كثير من العقبات العملية، مثل

جملة من المعايير الدنيا التي ينبغي لكل أصحاب المصلحة التزامها.

مقاربة مشتركة لتقوية القدرة

كان من الاستجابة للاهتمام المتزايد بالأدلة الاجتماعية الاقتصادية وبتعزيز نظام المعطيات العالمي في التهجير المتنامي- أن وافق البنك الدولي ومفوضية اللاجئين على توحيد جهدهما ومواردهما لُبْنَشًا في كونهما مركز المعطيات المشترك بين البنك الدولي ومفوضية اللاجئين في شؤون الهجرة القسرية. وكان التركيز خاصة على دعم طرق المقاربة الإنسانية والإغاثية التكميلية لتوليد المعطيات الأولية واستعمالها من قِبَل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المشاركين في البلدان المتضررة بالتزاع والعنف.

فحدّدت أربعة أهداف رئيسية في مركز المعطيات المشترك: (١) الحث على جَمْع أكثر منهجية في جَمْع المعطيات الاجتماعية الاقتصادية عن المهجرين، (٢) جعل معطيات الهجرة القسرية مصدرًا مفتوحًا مع إخفاء الهوية واتخاذ إجراءات وقائية تفي بالشروط القانونية في حماية المعطيات، (٣) دعم الاستحداث لتحسين جَمْع المعطيات، (٤) تقوية الاستدامة في الأنظمة العالمية لجَمْع المعطيات.

على أن المرحلة الأولى من برنامج العمل في مركز المعطيات المشترك الذي مدته أربع سنين تتزامن اليوم هي وجائحة داء الحمة التاجية (فيروس كورونا). وليس غريبًا أن هذا قيّد الجهود المبذولة لدعم جمع المعطيات في الميدان بالتفاعل وجهاً لوجه -وهو هدف أساسي- ولكنه أعان أيضاً على تعزيز الأهمية العظيمة لإدراج المهجرين والمهمشين في برامج الصحة العامة والحماية الاجتماعية. وقدّمت دراسة حديثة دعمها مركز المعطيات المشترك بين يديها بعض الأفكار العميقة في تأثير داء الحمة التاجية في المهجرين. وورد فيها أيضاً مثال أولي في أن الجَمْع بين جَمْع المعطيات جَمْعًا مستحدثًا والتصميم المضبوط للبيّنة والتحليل المدقق يمكن أن يأتي برؤى قابلة للتنفيذ حتى في أماكن التشغيل التي فيها حرّر.

هذا، ويطمح مركز المعطيات المشترك بعمله ومشاركاته إلى جعل الأحوال الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة الأمد والطويلة الأمد عند المهجرين أكثر وضوحًا وسهولة للوصول إليها، وإلى تقوية القدرات عند أصحاب المصلحة المهممين لتمكين التقدم في تحسين النتائج لهم. وتقدّم المقالات الواردة في هذا الموضوع الخاص من نشرة الهجرة القسرية

تكون خدمات المراسلة مصدر تمكين للمعلومات، ويمكن أن تكون الهواتف المحمولة عوامل تمكين فعالة في الحوالات المالية، وأن تكون وسائل مفيدة في الحصول على المعلومات عن أحوال المعيشة لتعلم بها هيئات المعونة حين يكون الوصول مُقيدًا. وأمّا الحكومات التي تسعى إلى التحكم بالتنقل أو تثبيطه، فيمكنها أيضاً الكشف عن معطيات مهمة في الحركات والمواقع والمقاصد.

وفي أسوأ المشاهد حالاً، يُعزّز استعمال الدول الثقة الرقمية المتقدمة القدرات على المراقبة وجمع المعلومات الاستخباريّة، مما يمكن تشغيله لاعتقال الجماعات والأفراد وحجزهم وإبعادهم. فسلطة الحكومات على الاجتهاد في استعمال المعلومات تستدعي الانتباه إلى شروط مشاركة المعطيات وأحكامها من قِبَل الشركاء في التنمية وشؤون المعونة الإنسانية.

ثمّ هناك مسائل أخلاقية مهمة في جَمْع وتبادل المعلومات الشخصية المستخرجة من فئات المستضعفين، ولا سيّما اللاجئين والمهاجرين (الذين قد لا يكونون محميين بموجب القوانين الوطنية في حماية المعطيات وأمنها). وتتبدئ هذه المسائل من قبول الأفراد الذين اتفقوا جَمْع هذه المعطيات واستعمالها، وثمّ الالتزام الرسمي بحماية المعطيات وحزنها ونقلها بأمان، ثمّ إخفاء الهوية المنهجي في كل المعرفات الشخصية التي يمكن أن تعرّض سلامة الأفراد للخطر.

وقد أدّى في العقد الماضي انتشار الثقة الرقمية وتطورها سريعاً إلى نشوء مستحدثات كثيرة في كل من التطبيقات والمعدّات. على أنه أدّى أيضاً إلى التجزؤ في جَمْع المعطيات واستعمالها في الأحوال التي تقتضي المعونة الإنسانية، ويعزى بعض السبب في ذلك إلى زيادة عدد المشاركين. واستجابة لذلك كثر ببناء بيّنة إنشاءً بروتوكولات حماية المعطيات واتفاقيات التشارك فيها والتوجيهات الأخلاقية والتقنية الشاملة التي يُقصد بها إلى تنظيم الميدان.

كلّ ذلك يُمثّل جملةً عريضةً من سنن العمل الحسنة مع إمكان حقيقي لتوسيع المبدأ الإنساني الأساسي: «الامتناع عن الإضرار» حتّى يدخل الفضاء الرقمي. وهذا إما يبيّن من نفسه إدراكاً أوسع بين المزاويلين بالحاجة إلى تهدئة العماسة في ثقافة المعطيات مع قدر أكبر من العقل في تطبيقها واستعمالها الخلقية. ولكن ربما كان المحتاج إليه، بالنظر إلى الطبع الحركي (الديناميكي) للقطاع، إدخال بعض المبادئ الأساسية في مدونة من مدونات قواعد السلوك أو في

آذار/مارس ٢٠٢١

www.fmreview.org/ar/issue66

See Read R, Taithe B and Mac Ginty R (2016) 'Data hubris? .٤
Humanitarian information systems and the mirage of technology',

Third World Quarterly 37(8)

(العجرفة في المعطيات؟ نُظْمُ معلومات المعونة الإنسانيَّة وسراب التَّقانة)

<https://doi.org/10.1080/01436597.2015.1136208>

bit.ly/TWQ-37-8-Read-et-al

٥. انظر تقرير الاتجاهات العالمية: التَّهْجِيرِ في سنة ٢٠١٥

bit.ly/UNHCR-Global-Trends-2015

وانظر التقرير السنويِّ لمركز رصد التَّهْجِيرِ الداخلي سنة ٢٠١٥

www.internal-displacement.org/publications/annual-report-2015

٦. انظر على سبيل المثال:

Verme P and Schuettler K, 'The Impact of Forced Displacement on Host

Communities: A Review of the Empirical Literature in Economics'

(وَقَعُ التَّهْجِيرِ على المجتمعات المُضَيِّفة: مراجعة الدراسات التجريبية السابقة في علم

الاقتصاد)

bit.ly/JDC-Verme-Schuettler-2019

www.jointdatacenter.org .7

أفكاراً عميقةً في بعض من المسالك والمنهجيات الرئيسة
التي سيأخذ فيها مركزُ المعطيات المشترك ويحثُّ عليها في
مستقبل الزمان.

إيُون مَكْلِيُود ewen.macleod@gmail.com

مدير شؤون الصُّمُود والحلول سابقاً في مفوضية اللاجئين،

ومستشارٌ خاصٌّ للمفوض السامي

١. SDG 17 <https://sdgs.un.org/goals/goal17>

٢. bit.ly/Eurostat-IRRS

٣. World Bank (2017) *Forcibly Displaced : Toward a Development Approach*

Supporting Refugees, the Internally Displaced, and Their Hosts, Chapter 1

(المُهْجَرُونَ: نحو طريقة إمائيَّة في المقاربة تدعم اللاجئين والنازحين الداخليين ومُضَيِّفِيهِم)

bit.ly/WB-10986-25016

